تعليقات عضو اللجنة

صناع السياسات الحكومية

2 ديفيد هالبرن - مستشار سياسة موثوق يقدم منهجية تجريبية ورؤى سلوكية للحكومات. بدأ في المملكة المتحدة وهو يعمل في العديد من الدول حاليًا

3 فتسوم أسفا عديلة - صانعة سياسات ملتزمة تسعى إلى تقديم منظور حكومي كامل للتخطيط والتطوير على مستوى مجلس الوزراء

4 آندرو لي - سياسي متمرس يقدم تدريبات إقتصادية وقانونية لكتابة ومناقشة السياسة العامة

5 سوليداد كيروز فالينزويلا - مستشارة علمية حكومية تساهم في تضافر الجهود الإقليمية والدولية من خلال خبرتها المحلية من أجل تحسين جودة المشورة العلمية الحكومية

القيادة التنظيمية

6 أسماء المناعي - موظفة حكومية تقود تحسين الجودة وتشرف على البحث والابتكار على مستوى النظام الصحي

7 مودوب أدفيسو- أولاتيجو - رائدة المنظمات غير الحكومية في استخدام التقييمات التي يقودها المواطن والشراكات بين القطاعين العام والخاص لتحسين النتائج التعليمية للأطفال

المهنيّون

8 جوليان إليوت - باحث سريري يسخر التكنولوجيا لإعداد وصيانة توليفات الأدلة "الحية" والمبادئ التوجيهية لإعلام صنع القرار

المواطنون

9 مورين سميث - رائدة وطنية مناصرة للمشاركة الهادفة للمرضى والمواطنين في إجراء البحوث واستخدامها في صنع القرار

9 صديقة بشير- شابة رائدة تدافع عن حقوق الفتيات وعن المساواة بين الجنسين في البيئات التي يهيمن عليها الذكور

وسطاء المعرفة

10 جوليا بيلوز - صحفية قديرة شديدة الدقة في إعداد التقارير حول ما تقدمه أفضل العلوم المتاحة وما تخفيه بخصوص التحديات الرئيسية في عصرنا

11 كيري أولبرايت - موظفة حكومية دولية، شديدة الحب للإستطلاع والتعلّم وتضفي حماسة بشأن اتخاذ القرارات المستنيرة بالأدلة والتفكير في النظم تساعد على فهم قيمة الأدلة للتنمية الدولية

وسيط المعرفة والمنتج

12 جيليان لينج - مديرة تنفيذية من ذوي الخبرة تقود وكالة لتقييم التكنولوجيا والمبادئ التوجيهية التي تدعم اتخاذ قرارات الرعاية الصحية والاجتماعية من قبل الحكومات ومقدمي الخدمات والمرضى

منتج للأدلة

13 جان مينكس - عالم مؤثر في المقاربات الإبتكارية لتوليف الأدلة والمشورة في مجال السياسات المحلية والتقييمات العلمية الدولية بشأن تغير المناخ والإستدامة

Global Commission on Evidence
to Address Societal Challenges

صنّاع السياسات الحكومية, ديفيد هالبرن

هو مستشار سياسة موثوق به يقدم تجارب رسميّة وأفكار سلوكيّة للحكومات، أوّلا في المملكة المتحدة والآن في العديد من البلدان.

تتمثّل الأفكار الرئيسة بالنسبة لي بـ: 1) حجم "اللّحاق" اللازم للقطاعات الأخرى إذا كان لها أن تصل إلى مكان القطاع الصحي في جميع جوانب إنتاج الأدلة العلمية ومشاركتها واستخدامها. 2) الحاجة إلى آليّة عالمية لكي تشترك الحكومات في تقديم توليفات الأدلة العلمية - خصوصًا لاجتناب الازدواجية - ولكي تستجيب مجموعة من المنتجين العالميّين من أصحاب المصلحة العامة بمنتجات أدلة علمية عالية الجودة وفي الوقت المناسب.

3) الحاجة تكمن في بناء "قدرة استيعابية" في الحكومات والهيئات المهنية. أنا متلهّف وشغوف أيضًا لهذه النّقاط.

في النقطة الأولى، نحن بحاجة إلى الكشف عن هشاشة قاعدة الأدلة العلمية لدينا في العديد من المجالات، ولكن للتّأكيد أكثر ما يمكن أن يحدث عندما نقوم ببنائها. يوضّح فيروس كورونا المستجدّ كوفيد-19 كلا الجانبين من تقدّم سريع ولا يُصدّق في بعض المجالات، كما يوضّح أيضًا بعض الثّغرات الخطيرة. وهذا يُعِدّ **توصيتنا رقم 2** الّتي مفادها أنّه ينبغي لنا جميعًا أن نولي الاهتمام عند تقديم ادّعاءٍ مّا، وكذلك أن نسأل عن نوعية الأدلة العلمية الّتي يستند إليها الادّعاء ومدى قابليتها للتطبيق. طلب الأفضل!

وبالانتقال إلى النقطة الثّانية، نحتاج إلى "إخراج" الأسئلة الّتي ينبغي أن تجد لها الإدارات الحكومية أجوبة ولكنها لا تعرفها - أو نقولها بطريقة أخرى، نحن بحاجة إلى تحديد مجالات السياسة والممارسة "القائمة على أساسٍ واهٍ". لقد حقّقنا شيئًا من النّجاح في هذا الأمر في المملكة المتحدة فيما نسمّيه "المجالات ذات الاهتمام البحثي". إنّ الأسئلة التي طرحتها الإدارات الحكومية من شأنها الآن أن تساعد في تشكيل جدول أعمال تمويل الأبحاث في المملكة المتحدة للبحث والابتكار (ثمانية مليارات جنيه إسترليني سنويًّا). ويرتبط ذلك **بتوصيتنا رقم 5** حول جعل أنظمة دعم الأدلة العلمية الحكومية مناسبة أكثر للهدف. ونحتاج أيضًا إلى آليّة تنسيق عالمية للرّد على هذه الأسئلة عن طريق توليد الأدلة العلمية وتوليفها ومشاركتها. وسوف نسمّيها شبكة عالمية من "مراكز العمل" (لتوسيع ما لدينا بالفعل في المملكة المتحدة، ولكن قد ترغب بلدان أخرى في استخدام اسم مختلف للشّبكة. يمكن للشّبكة العالمية أن تساعد في معالجة التّفاوت في التّغطية ونوعيّة الأدلة العلمية المتاحة، وكذلك الازدواجية غير الضرورية التي نراها الآن مع قيام كلّ بلد بعمله الخاصّ (أو الاستفادة المجّانية من استثمارات الآخرين). ويرتبط ذلك **بتوصيتنا رقم 24** الموجّهة إلى المؤسّسين.

وتقودني النقطة الأخيرة إلى ضعف المؤسسات التي يعتقد الناس أنّها تقدّم المشورة النّهائية في مجال السياسة. والحقيقة الصّادمة هي أنّنا عبر مساحات واسعة من السّياسة والممارسة نتعثّر في الظّلام. إنّ التقييمات القويّة نادرة. وفي الوقت نفسه، إنّ صناع السياسات معرّضون للثّقة المفرطة. وتُعتبر الأدلّة التّقنية مثل كتاب ماجينتا في المملكة المتحدة عن تصميم التقييمات والكتاب الأخضر عن كيفيّة تقدير وتقييم السياسات والبرامج والمشاريع نقطة انطلاق جيّدة. ونحتاج إلى فريق عمل لدعم الأدلّة العلمية وشراكات مناسبة أكثر للهدف، ومستشارين علميّين وهيئات استشاريّة في الحكومة (**التّوصيات رقم 6-8**)، وكذلك التّحسينات المتعلّقة بالهيئات المهنيّة (**التّوصية رقم 12**). إنّ بناء السّعة في التقييم، مثل فريق العمل الجديد المعني بالتقييم في المملكة المتحدة، هو ذو أهمّية خاصّة كتحفيز الاقتصاد لبناء الأدلّة العلمية جنبًا إلى جنب مع السّعة للاستفادة منها. أودُّ أنْ أشهد يومًا نقوم فيه باختيار كبار مستشاري السياسة واختبارهم بشكل دوري والمقارنة فيما بينهم على الصّعيد العالمي بناءً على قدرتهم على فهم الأدلة العلمية واستعمالها. ويجمع تقرير لجنة الأدلة العلمية هذه الأفكار معًا، إلى جانب الكثير من الإرشادات.

بالنسبة لجميع المواد، لا يسمح بتكييف أي جزء من محتوى هذا التقرير من دون إذن خطي من الناش. هذا العمل مُرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي- لا مشتقات رخصة دولية 0.4. نيابةً عن جامعة ماكماستر. **تقرير لجنة الأدلة العلمية**

صنّاع السياسات الحكوميّة, فيتسوم أسيفا أديلا

إنّ صانعة السياسات الملتزمة بعملها - فيتسوم آسيفا آديلا، تسعى جاهدةً لتقديم منظور حكومي كامل للتّخطيط والتّنمية على مستوى مجلس الوزراء.

بصفتي عضوًا في مجلس الوزراء وعضوًا رئيسًا في فريق الاقتصاد الكلّي في بلدي، تقع على عاتقي وعلى فريقي مسؤوليّة كبيرة تتمثّل في تقديم أفضل التوصيات لخطط تطوير فعّالة وتصاميم للسياسات الّتي تهدف إلى حلّ التحدّيات المجتمعيّة. وهذا يجعل من المكتب الّذي أُعتبَر مسؤولة عنه واحدًا من المستعملين الرّئيسيّين للأدلة العلمية، وذلك لتوفير أساس تستند إليه الخطط والسياسات، فضلا عن تقديم توصيات بديلة بشأن السياسة.

إنّ مشاركتي في لجنة الأدلة العلمية، فضلا عن انشغالي على مدى السّنوات الثّلاث الماضية في ذروة صناعة السياسات حيث نسعى جاهدين لصنع سياسات في بيئة معقدة، أتاحا لي فرصة مثالية لإعادة التّأكيد على الحاجة إلى توليف عدّة أشكال من الأدلة العلمية المتعلّقة بالمسألة المطروحة.

ولدعم استعمال الأدلة العلمية في صنع السياسات ورصد التّأثيرات الّتي تنتُج عنّا، دأب فريقي على تطوير مقاييس جديدة للرّصد والتّقييم من أجل تتبُّع التقدّم المُحرز في تحقيق أهداف التّنمية المُستدامة على نحوٍ أفضل. وعلاوة على ذلك، نحن نعمل مع أصحاب المصلحة لتطوير مؤشّر وطني متعدّد الأبعاد للفقر لاستكمال التّدابير الحاليّة للفقر. وفي حين أنّ المؤشّرات العالمية متعدّدة الأبعاد للفقر يمكن أن تُمهّد الطّريق لإجراء المقارنات العالمية، فإنّ المؤشّرات الوطنية متعدّدة الأبعاد للفقر يمكن أن توفّر الحساسية للسّياقات المحلية الّتي نحتاجها.

وبالتّالي، فإنّني أدعم بقوّة الأفكار الواردة في الفصل الثّالث بشأن القرارات وصانعي القرارات، ولا سيّما تلك الواردة في **القسم رقم 3.3** بشأن الطّلب على الأدلة العلمية بين صانعي السياسات الحكومية وسياق استعمالهم للأدلة العلمية. كما أنّني أدعم بكلّ صدق الأفكار الواردة بشأن نظام دعم الأدلة العلمية في **القسم رقم 6.2**، حيث تمّ التّأكيد على الحاجة إلى استناده إلى السياقات المحلية (الوطنية أو دون الوطنية). وتُعتبَر الأفكار بشأن الحاجة إلى المصالح العامّة العالمية والسّلع الموزّعة توزيعًا مُنصِفًا في **القسم رقم 6.1** هامّة أيضًا، نظرًا للافتقار إلى الإنصاف العالمي في هذا الصّدد. وسيكون هذا التّقرير مفيدًا في إرشادنا، بأفضل الطرق لاستعمال الأدلة العلمية، لفهم التحدّيات المجتمعية بشكل صحيح وحلّها حلًّا فعّالًا.

بالنسبة لجميع المواد، لا يسمح بتكييف أي جزء من محتوى هذا التقرير من دون إذن خطي من الناش. هذا العمل مُرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي- لا مشتقات رخصة دولية 0.4. نيابةً عن جامعة ماكماستر. **تقرير لجنة الأدلة العلمية**

صنّاع السياسات الحكومية، أندرو لي

آندرو لي هو سياسي محنك ومدرّب على كتابة السياسات العامة ومناقشتها من الناحية الإقتصادية والقانونية

لقد غيّرت مشاركتي في إعداد هذا التّقرير وفي المناقشات بين أعضاء اللّجنة تفكيري فيما يمكنني القيام به شخصيًّا، وما تحتاج البلدان إلى أن تقوم به مثل بلدي، وما أودّ رؤية المنظّمات المتعدّدة الأطراف تفعله.

على المستوى الشّخصي، يُعتبَر **القسم رقم 4.8** أفضل دليل علمي في مقابل الأدلة العلمية الأُخرى، ويُعَدّ القسم المفضّل لديّ. وثمّة الكثير من النصائح الحكيمة هنا بشأن كيفيّة الحصول على المزيد من "الأدلة العلمية الأُخرى" التي يتمّ تقديمها بانتظام للمسؤولين المنتخبين أمثالي، مثل إعداد نسخة مسبقة واحدة، ووجود خبير لديه رأي، وتوفّر فريق من الخبراء يقدّمون توصيات، وفحص مجال العمل. منذ بضع سنوات، كُتبتُ كتابًا عن التّجارب العشوائيّة. والآن، بعد العمل على هذا التّقرير، أصبحتُ أكثر شغفًا بالحاجة إلى تقييمات عشوائية للسياسات. تتمثّل إحدى نقاط قوّة التّجارب في سهولة شرحها للمواطنين. إنّها تُساعدنا في التّغلّب على مخاوف المواطنين بشأن "التكنوقراطية"، حيث يشعر النّاس العاديّون أنّهم يتعرّضون للخداع من خلال عمليّات صنع القرار الّتي لا يفهمونها. لا تقتصر الثّقة في الحكومة على اتّخاذ القرارات الصّائبة فحسب، بل يتعلّق الأمر باتّخاذ القرارات التي يرى المواطنون أنّها صحيحة.

إنّ التقييم هو ليس قضيّة النُّخبة، فالدّليل العلمي هو للجميع. ويقدّم التّقرير الّذي أعددناه مقترحات للأفراد والحكومات والمنظمات غير الحكومية. إذا كنت فردًا يبحث في الأدلة العلمية على الإقلاع عن التّدخين أو على فقدان الوزن، فينبغي أن تبحث في توليفات الأدلة العلمية، وليس الدّراسات الفرديّة. إذا كنت صحافيًّا تكتب عن الصّحة، فعليك أن تصبح زائرًا منتظمًا لمؤسّسة كوكراين، حيث سوف تجد الأدلة المُستخلَصة من آلاف المواضيع. وبالنّسبة لوسائل الإعلام التي ترفع التّقارير عن السّياسة الاجتماعية، تقدّم منظمة كامبل التعاونية الخدمة نفسها. ويقترح تقريرنا أن تصبح الحكومات أفضل في استعمال الأدلة العلمية في قراراتها، وأن تبني قاعدة الأدلة العلمية من خلال تقييمات صارمة. كما ينبغي أن تعتمد المنظّمات العالمية على الأدلة العلمية بنسبة أكبر، وينبغي أن يُعِدّ البنك الدّولي تقريرًا بارزًا عن أفضل الممارسات في استعمال الأدلة العلمية.

وتختلف المنظّمات العالمية اختلافًا ملحوظًا في استعمالها للأدلة العلمية. وتتبع التّقارير الصّادرة عن فريق الحوكمة الدّولية المعني بتغيّر المناخ مقاربة صارمة للغاية في اختيار الأدلة العلمية وتصنيفها فيما يتعلّق بالاحترار العالمي وعواقبه. وهناك هيئات عالمية أُخرى أقلّ منهجيّة في استعمالها للأدلة العلمية، وكثيرًا مّا تعتمد على الدّراسات الفرديّة، وتستشهد فقط برأي الخبراء عند وجود مجموعة كبيرة من المؤلّفات التي يُراجعها الزّملاء، أو تستنبط الأدلة العلمية من خلال سياقات مختلفة تمامًا. إنّها ليست مسألة هيئات عالمية ترغب في تشويه صورة العِلم - إنّما تحرص هذه المنظّمات على تحسينها، ويمكن للخبراء الخارجيّين مساعدتها على القيام بذلك من خلال تقييم التّقارير ضدّ السياسة التي تنتهجها كلّ هيئة بشأن كيفيّة استعمال الأدلة العلمية. وكما ورد في **القسم رقم 5.5**، كان "للتّسمية والتّشهير" التّأثير الإيجابي الكبير على استعمال منظّمة الصّحة العالمية للأدلة العلمية، وذلك ابتداءً من عام 2007. ويتعيّن على أجزاء أخرى من نظام الأمم المتّحدة أن تحذو حذو منظّمة الصّحة العالمية الرّائدة.

وهناك اعتراف متزايد، بين المنظّمات الخيريّة، بأنّ التّقييم العالي الجودة من الممكن أن يخلق دائرة حميدة من خلال السّماح بإنهاء البرامج غير الفعّالة، وتوسيع نطاق البرامج الفعّالة. وتطلب حركة الإيثار الفعّال والسّريعة النموّ من الجمعيّات الخيريّة أن تقوم بإنتاج أدلّة علمية صارمة على تأثيرها. على سبيل المثال تُشير تقديرات GiveWell.org إلى أنّ اثنتين من الجمعيّات الخيريّة الحاصلة على أعلى التّقييمات مثل مؤسّسة مكافحة الملاريا واتّحاد مكافحة الملاريا، تُنقِذ كلّ منهما حياة شخص مّا مقابل كلّ 4 500 دولار إضافي تُنفقه على برامجها. هذا حافز قوي للمانحين لدعم هذه الجمعيات الخيرية. المزيد من الأدلة على التأثير المباشر من الجمعيات الخيرية الأخرى يمكن أن تساعد في تحفيز السباق الخيري إلى القمة.

بالنسبة لجميع المواد، لا يسمح بتكييف أي جزء من محتوى هذا التقرير من دون إذن خطي من الناش. هذا العمل مُرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي- لا مشتقات رخصة دولية 0.4. نيابةً عن جامعة ماكماستر. **تقرير لجنة الأدلة العلمية**

صناع السياسات الحكومية, سوليداد كيروز فالينزويلا

مستشارة علمية حكومية تساهم في تضافر الجهود الإقليمية والدولية من خلال خبرتها المحلية من أجل تحسين جودة المشورة العلمية الحكومية

بعض زملائي الأعضاء يركزون على تحسين ما هو موجود في مكانه أساسًا، لكن في العديد من البلدان في أمريكا اللاتينية، ليس لدينا بعد البنى الأساسية لاستخدام الأدلة العلمية لمعالجة التحديات المجتمعية. بعض الحكومات ليس لديها هيئات استشارية، لذلك نحن بحاجة للبدء بإنشائها. كما أنّ معظم الحكومات ليس لديها موظفين تم تدريبهم على كيفية استخدام الأدلة بشكل روتيني في عملهم. ولا أعتقد أن أمريكا اللاتينية وحدها في هذا الصدد. وفي دوري كنائب رئيس كنت أستمع إلى أوصاف مماثلة من ،((INGSA للسياسات مع الشبكة الدولية لتقديم المشورة العلمية الحكومية(INGSA) الزملاء في مناطق أخرى. ويمكن لشبكات مثل الشبكة الدولية للمشورة الحكومية في العلوم أن تضطلع بدوراً رئيسي في إظهار أهمية نظام دعم الأدلة العلمية الذي يعمل في سياقها.

بالنسبة لجميع المواد، لا يسمح بتكييف أي جزء من محتوى هذا التقرير من دون إذن خطي من الناش. هذا العمل مُرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي- لا مشتقات رخصة دولية 0.4. نيابةً عن جامعة ماكماستر. **تقرير لجنة الأدلة العلمية**

القادة التنظيميّون, أسماء المناعي

موظّفة عامّة، تكمن خبرتها في تحسين الجودة والإشراف على الأبحاث والابتكار داخل النّظم الصحيّة

أنا أعمل في بيئة تتطلب السرعة الفائقة حيث يجب اتخاذ القرارات بناء على الأدلة العلمية المثلى والمتاحة، والتي تقدم بشكل مثالي في أطر مناسبة للمسؤولين التنفيذيين دائمي الإنشغال. لذا، فإن أجزاء تقرير لجنة الأدلة العلمية الأكثر أهمية بالنسبة لي هي الأجزاء التي يمكن أن تساعد سلطاتنا في تطوير أطر نظام دعم الأدلة فائق السرعة الذي نحتاجه في أبو ظبي. وتشمل بعض الأمثلة **القسم 2.4** (أمثلة على المقاربة المتبعة في تحديد أولويات التحديات التي يتعيّن التصدي لها، وخاصةً القسم الأخير المتعلق بمقاربة شبكة أدلة كوفيد-19 لترشيد اتخاذ القرارات).**القسم4.7** (بيانات الأدلة الحية، ولا سيما توليفات الأدلة الحية التي يمكن أن نواصل العودة إليها) **القسم 5.3** (الاستراتيجيات التي يستخدمها وسطاء المعرفة، ولا سيما خدمات الاستجابة السريعة)و**القسم 6.2** (الكفايات الموزعة بشكل منصف، ولا سيما كيف يمكن لعملياتنا الداخلية أن تتداخل بشكل أفضل مع المعايير والتوجيهات والمساعدة التقنية والمنافع العامة العالمية). إذا استطعنا خلق "انتصارات" تلبي احتياجاتنا الحالية بشكل أفضل، فإنني آمل أن نتمكن من إدخال الحاجة إلى العمل وفق آفاق زمنية متعددة. وما من شك في أننا يمكن أن نتوقع التحديات مسبقًا وأن نساعد على بناء قاعدة أدلة علمية محلية بينما ننظر أيضا إلى ما تم تعلمه في بلدان مجلس التعاون الخليجي وفي منطقتنا وفي العالم.

بالنسبة لجميع المواد، لا يسمح بتكييف أي جزء من محتوى هذا التقرير من دون إذن خطي من الناش. هذا العمل مُرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي- لا مشتقات رخصة دولية 0.4. نيابةً عن جامعة ماكماستر. **تقرير لجنة الأدلة العلمية**

القادة التنظيمية , مودوب أدفيسو- أولاتيجو

قائدة منظّمة غير حكوميّة رائدة في استخدام التقييمات التي يقودها المواطن والشراكات بين - القطاعين العام والخاص لتحسين النتائج التعليمية للأطفال

ومن المهمّ بمكان أن نستفيد من هذه الفرصة النادرة لتحسين نظام دعم الأدلة العلمية لصناع القرارات التعليمية، بمن فيهم واضعو السياسات الحكوميون، ومسؤولو مجالس المدارس، ومديرو المدارس، والمدرسون والأهل. إنني أتبنى بكل إخلاص الفكرة الواردة في **القسم 6.2** بشأن نظام دعم الأدلة العلمية هذا الذي يحتاج إلى أن يستند إلى فهم السياق المحلي (بما في ذلك ضيق الوقت)، والذي يستند إلى الطلب، وإلى التركيز على تحديد سياق الأدلة العلمية اللازمة لاتخاذ قرار معين بطريقة تراعي الإنصاف. تعلمت الكثير من خلال لجنة الأدلة العلمية، عن كيفية إكمال دليلنا التعليمي المحلي من نيجيريا، بما في ذلك التقييمات التي يقودها المواطن والتي نطبقها، مع أشكال أخرى من الأدلة الخاصة بنيجيريا، وكذلك مع أفضل الأدلة العلمية على الصعيدين الإقليمي والدولي. كما أستطيع ملاحظة السّمات المشتركة في مصادر الأدلة العلمية بين مؤسسة الوقف التعليمي، المملكة المتحدة ومؤسسة وات ووركس وهي مصدر فيدرالي رائد للمعلومات القائمة على الأدلة العلميّة وبين خدمات مماثلة حديثة النشئة في نيجيريا وغيرها من البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل. وينبغي تعزيز ودعم مستودعات مثل قاعدة بيانات البحوث التعليمية الأفريقية لتصبح أكثر فائدة. علينا أن نعمل في هذا الصدد

بالنسبة لجميع المواد، لا يسمح بتكييف أي جزء من محتوى هذا التقرير من دون إذن خطي من الناش. هذا العمل مُرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي- لا مشتقات رخصة دولية 0.4. نيابةً عن جامعة ماكماستر. **تقرير لجنة الأدلة العلمية**

المهنيّون, جوليان إليوت

سريري باحث يستفيد من التكنولوجيا لإعداد وصيانة توليفات الأدلة "الحية" والمبادئ التوجيهية لمشاركته مع صانعي القرار

لقد خرجت من عملي مع لجنة الأدلة العلمية مقتنعًا بأننا بحاجة إلى إيجاد طرق لتنظيم الجوانب العديدة لاستجابة أدلة فيروس كوفيد 19- التي سارت بشكل جيد، ومعالجة العديد من الأشياء التي سارت بشكل سيء. يتضمن هذا العمل المذهل الذي قام به الكثير لإنشاء مشاريع لبيانات الأدلة الحية، والتي نرى الآن كيف يتم تبنيها بعد فيروس كورونا كوفيد-19. كما تم إحراز تقدم كبير في البحث السريري من خلال التنفيذ الواسع النطاق والناجح لـ "تجارب النظام الأساسي" والنشر مع اعتماد المطبوعات التمهيدية. ألاحظ أيضًا مع الأسف التغطية غير المتكافئة للأسئلة الرئيسية، ولا سيما المستوى المنخفض بشكل غير معقول من التمويل للدراسات عالية الجودة للتدخلات غير الدوائية (على سبيل المثال، التدخلات السلوكية والبيئية والاجتماعية والنظم)، والجودة المنخفضة والتقادم, توليفات الأدلة العلمية، والكميات المفزعة من الإسراف في الازدواجية.

بالنسبة لجميع المواد، لا يسمح بتكييف أي جزء من محتوى هذا التقرير من دون إذن خطي من الناش. هذا العمل مُرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي- لا مشتقات رخصة دولية 0.4. نيابةً عن جامعة ماكماستر. **تقرير لجنة الأدلة العلمية**

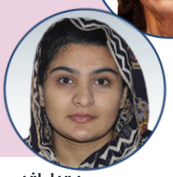

المواطنون, مورين سميث - رائدة وطنية مناصرة للمشاركة الهادفة للمرضى والمواطنين في إجراء البحوث واستخدامها في صنع القرار
المواطنون, هديقة بشير- شابة رائدة تدافع عن حقوق الفتيات وعن المساواة بين الجنسين في البيئات التي يهيمن عليها الذكور

بصفتنا اثنين من "المواطنين" الثلاثة الذين يساهمون في لجنة الأدلة العلمية، فقد خلصنا إلى أننا بحاجة إلى وضع توقعات أعلى حول كيفية مشاركة المواطنين في إنتاج الأدلة العلمية ومشاركتها واستخدامها لمواجهة التحديات المجتمعية. زميلنا المواطن العضو، دانيال إيبيري ألفيس دا سيلفا ، قدّم تجربته كقائد شاب من السكان الأصليين إلى **القسم 4.10** (حقوق السكان الأصليين وطرق معرفتهم). نحن بحاجة إلى التأكد من أن الشعوب الأصلية تتحكم في بياناتها وأننا نحترم تنوع وغنى مناهج الشعوب الأصلية في التعلم والتعليم. هنا واحدة منا (مورين) تعتمد على تجربتها باعتبارها "شريكة صبور" طويلة الأمد في البحث ومؤخراً كقائدة لمشاركة المواطنين في شبكة أدلة كوفيد-19 لترشيد اتخاذ القرارات في توليفات أدلة في فيروس كورونا المستجد كوفيد-19 تعتمد الثانية منّا (حديقة) على تجربتها في تقديم الدليل العلمي بخصوص عملها في مجال المناصرة في باكستان.

كان إيصال الأدلة إلى المواطنين يمثل تحديًا بشكل خاص خلال جائحة كوفيد--19 لأسباب عديدة:

تم اتخاذ العديد من القرارات وإصدار الكثير من الإرشادات - حول تدابير الصحة العامة، والإدارة السريرية، وترتيبات النظام الصحي، والاستجابات الاقتصادية والاجتماعية - ثم تم تعديلها بمرور الوقت مع تطور الوباء وتراكم الأدلة العلمية، وغالبًا دون شرح كافٍ لماذا تغيرت القرارات والتوجيهات

تم إنشاء العديد من أشكال الأدلة، وكانت هناك مشاكل كبيرة مع كمية "الضوضاء" الناتجة عن الكميات الكبيرة من الأدلة العلمية وجودتها غير المتكافئة، والتي غالبًا ما أدت إلى تشكك المواطنين في أي دليل يمكن الاعتماد عليه لصناعة القرار غالبًا ما لم يشارك المواطنون وقادة المواطنون من مجموعات وسياقات مختلفة في إنتاج الأدلة ومشاركتها، ولم "تتحدث" الأدلة الناتجة بعد ذلك مع العديد من المواطنين

تم تمكين العديد من منصات الأخبار ووسائل الإعلام الاجتماعية - بشكل نشط أو سلبي - من جهود المعلومات المضللة (كما تمت مناقشته في **القسم 4.11**)

نعتقد أننا بحاجة إلى "الارتقاء بمستوى لعبتنا" في إشراك المواطنين في إنتاج الأدلة العلمية ومشاركتها واستخدامها لمواجهة التحديات المجتمعية. إن مفتاح تحقيق هذه الأهداف وتعزيز ثقافة الإثبات لجميع المجتمع هو الوعي بالأدلة والوصول إليها بمصطلحات مفهومة وذات صلة بالمواطنين، فضلاً عن القدرة على تحديد ما يشكل دليلاً علميًّا موثوقًا به. لقد أظهرنا مع شبكة أدلة كوفيد-19 لترشيد اتخاذ القرارات أن مجموعة متنوعة من المواطنين يمكن أن تشارك بشكل هادف في إعداد توليفات أدلة سريعة في جداول زمنية من يوم إلى 10 أيام، وفي تحديث إرشادات المعيشة بانتظام على أساس أسبوعي أو شهري، وفي الإعداد البسيط- للملخصات اللغوية لتوليفات الأدلة العلمية والمبادئ التوجيهية. بمرور الوقت، يمكن أن تصبح منتجات الأدلة العلمية هذه منتجات أدلة للمواطنين بقدر ما هي منتجات أدلة للباحثين. لقد رأينا أن قادة المواطنين هم وسطاء رئيسيون ويجب أن يشاركوا بنشاط في مشاركة الأدلة العلمية داخل مجتمعاتهم. لقد تم تذكيرنا أيضًا بأن المواطنين هم صناع القرار في حد ذاتهم، ويجب تلبية احتياجاتهم من الأدلة العلمية، تمامًا كما يتم تلبية احتياجات صناع السياسات الحكومية.

يجب أن تدعم المشاركة الهادفة للمواطنين الجهود المبذولة لمواجهة جميع التحديات المجتمعية. أدى الوباء إلى تفاقم عدد من "أوبئة الظل"، مثل العنف القائم على النوع الاجتماعي، ومستويات متزايدة من عدم الثقة في الحكومة، وعدم المساواة العرقية والاجتماعية، وأكثر من ذلك. إذا أردنا الوصول إلى جذور هذه التحديات المجتمعية، فنحن بحاجة إلى خلق مساحة لمشاركة المواطنين الهادفة والقيادة في عمليات إنشاء الأدلة وكذلك في مبادرات تغيير السياسات.

من الجدير بالذكر أن تحليل لجنة الأدلة العلمية للجان الدولية وجد مثل هذه المشاركة المحدودة للمواطنين في جميع جوانب عملهم. أما المواطنون فكانوا أعضاءً في اللجنة والجمهور الأقل استهدافًا منطلقًا لمشاركة أوسع. يحتاج المواطنون إلى المشاركة العادلة في رسم المسارات إلى الأمام لاستخدام الأدلة العلمية لمواجهة التحديات المجتمعية.

بالنسبة لجميع المواد، لا يسمح بتكييف أي جزء من محتوى هذا التقرير من دون إذن خطي من الناش. هذا العمل مُرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي- لا مشتقات رخصة دولية 0.4. نيابةً عن جامعة ماكماستر. **تقرير لجنة الأدلة العلمية**

وسطاء المعرفة, جوليا بيلوز

صحفية قديرة شديدة الدقة في إعداد التقارير حول ما تقدمه أفضل العلوم المتاحة وما تخفيه بخصوص التحديات الرئيسية في عصرنا

لقد كان وباء كورونا بمثابة وقت صعب ومربك من نواحٍ كثيرة، بما في ذلك بالنسبة لنا جميعًا الذين نحاول فهم ما يمكن أن تخبرنا به أحدث الأدلة العلمية عن الفيروس وكيفية الحفاظ على عائلاتنا ومجتمعاتنا ودولنا. في بيئة معلومات سريعة الحركة، حيث نتحدى الافتراضات ونحدّثها باستمرار، أصبح فهم الآثار المترتبة على الدراسات أو السياسات الجديدة أكثر صعوبة من أي وقت مضى. لكن الخبر السار هو أن كوفيد - 19 قد سرّع أيضًا من الدفع العالمي لتطوير وصقل الأدوات التي يمكن أن تساعد الناس على التفكير النقدي حول الأدلة ووضعها في سياقها. أفكر بشكل خاص في تجميع الأدلة وبيانات الأدلة الحية التي يتناولها التقرير في القسمين **4.4** و **4.7**. يتمثل سبب وجودهم في الجمع بين أحدث وأفضل الأدلة العلمية حول الأسئلة الاجتماعية والسياساتية والسريرية المهمة للتوصل إلى استنتاجات مدعومة بشكل كامل. على سبيل المثال، تجمع بيانات شبكة أدلة كوفيد-19 لترشيد اتخاذ القرارات بين الأدلة العلمية عالية الجودة حول كل شيء بدءًا من كيفية تكديس اللقاحات المختلفة ضد متغيرات فيروس كورونا الجديدة، إلى تأثير إغلاق المدارس على تقليل مخاطر تفشي المرض (لتطلع على **القسم 4.12** للحصول على أمثلة إضافية). يجب أن تكون هذه الأدوات مورداً أساسياً للصحفيين الذين يكتبون عن هذا الوباء،والوباء القادم، والعديد من التحديات المجتمعية الأخرى القادمة. بالنسبة لأولئك الذين يتلقون قرارات من قبل الأطباء والموظفين العموميين والمسؤولين المنتخبين، فإن هذه الأدوات هي أيضًا منقذة للحياة. آمل فقط أن يساعد هذا الوباء أخيرًا المزيد من الناس على تقديرهم والاستفادة منهم.

بالنسبة لجميع المواد، لا يسمح بتكييف أي جزء من محتوى هذا التقرير من دون إذن خطي من الناش. هذا العمل مُرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي- لا مشتقات رخصة دولية 0.4. نيابةً عن جامعة ماكماستر. **تقرير لجنة الأدلة العلمية**

وسطاء المعرفة, كيري أولبرايت

موظفة حكومية دولية، شديدة الحب للإستطلاع والتعلّم وتضفي حماسة بشأن اتخاذ القرارات المستنيرة بالأدلة والتفكير في النظم تساعد على فهم قيمة الأدلة للتنمية الدولية

أريد الاحتفال بالعديد من النجاحات التي حققناها بشكل جماعي في استخدام الأدلة العلمية لمواجهة التحديات المجتمعية - قبل وباء كورونا وأثناءه - ولتشجيعنا جميعًا على مضاعفة جهودنا الآن لإضفاء الطابع المؤسسي على ما يجري بشكل جيد والتحسين في مجالات أخرى. لقد قطعنا شوطًا طويلاً في الماضي، على سبيل المثال، خمس سنوات في هيئات مختلفة من منظومة الأمم المتحدة، ولا يزال أمامنا طريق طويل لنقطعه في دعم استخدام الأدلة من قبل صناع السياسات الحكومية وغيرها من صناع القرار في الدول الأعضاء، في استخدام الأدلة في التوجيه المعياري للأمم المتحدة والمساعدة الفنية، وفي تحقيق أقصى استفادة من الشراكات مع منتجي المنافع العامة العالمية، والتي هي موضوع العديد من الأقسام في الفصلين 5 و 6.

من ناحية عرض الأدلة، نحتاج إلى التعرف على نقطتين. أولاً، هناك توتر للباحثين بين الترويج للدراسات الفردية (غالبًا ما تكون دراساتهم الخاصة، مع ربط دراسات الحالة للتأثير بتمويل جامعي مُحسّن) وتعزيز مجموعات الأدلة العلمية، بما في ذلك عمل "المنافسين". كما نتناول في **التوصيتين 22 و 23**، نحتاج إلى إعادة زيارة الحوافز التي أنشأتها المؤسسات الأكاديمية والمجلات للتأكد من أننا ندعم في المستقبل التركيز على مجموعات الأدلة العلمية والعلوم المفتوحة. ثانيًا، هناك توتر بالنسبة لوسطاء المعرفة بين التمييز بين الأشكال المنفصلة للأدلة العلمية وإيجاد اللغة التي يمكن أن تلتقط مناهج أكثر شمولية. في اليونيسف، نستخدم بشكل متزايد تعريفًا لبحوث التطبيق التي تتحدث عن توليد واستخدام الأدلة التي يشارك في قيادتها صناع القرار، ويتم دمجها في جميع خطوات صناعة القرار (وليس الخطوة 3 في **القسم 4.2**) بما في ذلك التغذية في البرمجة التكيفية، ودمج أنواع الأنظمة التكميلية والتحليلات السياسية الموضحة في **القسم 5.4**، بالإضافة إلى ما يمكن أن أسميه التحليل السياقي الأوسع. يتضمن هذا التحليل السياقي تحليلات للثقافة والعلاقات وتفاوتات القوة، ويمكنه الاعتماد على أدوات مثل تحليل الوضع ، وتحليل الشبكة الاجتماعية، وتحليل القوة.

بالنسبة لجميع المواد، لا يسمح بتكييف أي جزء من محتوى هذا التقرير من دون إذن خطي من الناش. هذا العمل مُرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي- لا مشتقات رخصة دولية 0.4. نيابةً عن جامعة ماكماستر. **تقرير لجنة الأدلة العلمية**

وسطاء المعرفة والمنتجون, جيليان لينج

مديرة تنفيذية من ذوي الخبرة تقود وكالة لتقييم التكنولوجيا والمبادئ التوجيهية التي تدعم اتخاذ قرارات الرعاية الصحية والاجتماعية من قبل الحكومات ومقدمي الخدمات والمرضى

قادت المملكة المتحدة العمل على مدى سنوات عديدة لتشجيع توليف واستخدام الأدلة العلمية - من أول تجربة السيطرة العشوائية لمنع داء الاسقربوط عند البحارة، إلى مراكز "وات ووركس" الأكثر ابتكارًا لتعزيز استخدام الأدلة العلمية في مجموعة من مجالات السياسة . وكجزء من هذه الحركة القائمة على الأدلة العلمية، قام المعهد الوطني لتفوق الصحة والرعاية (نيس) على مدى السنوات العشرين الماضية بتحويل استخدام الأدلة العلمية في ممارسة الرعاية الصحية، فضلاً عن مبادرات الصحة العامة والرعاية الاجتماعية الأوسع نطاقاً.

وقد عزز وباء كوفيد 19- بشكل كبير الحاجة إلى أدلة عالية الجودة لتوجيه السياسات والممارسات، كما أبرز النتائج السلبية لوسائط الإعلام الاجتماعية وما يرتبط بها من معلومات مضللة. وفي هذا السياق، يتسم عمل اللجنة الدولية المعنية بالأدلة العلمية للتصدي للتحديات المجتمعية بأهمية كبيرة، وينبغي اعتباره قراءة أساسية لجميع واضعي السياسات في جميع أنحاء العالم.

بالنسبة لجميع المواد، لا يسمح بتكييف أي جزء من محتوى هذا التقرير من دون إذن خطي من الناش. هذا العمل مُرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي- لا مشتقات رخصة دولية 0.4. نيابةً عن جامعة ماكماستر. **تقرير لجنة الأدلة العلمية**

منتجو الأدلّة, جان مينكس

عالم مؤثر في المقاربات الإبتكارية لتوليف الأدلة والمشورة في مجال السياسات المحلية والتقييمات العلمية الدولية بشأن تغير المناخ والإستدامة

وأنا أعمل على التفاعل بين إطارين من أطر الأدلة العلمية: 1) توليفات الأدلة، التي تسعى إلى التعلم من الماضي والمستخدمة على نطاق واسع في قطاع الصحة ؛ 2) النمذجة التي تسعى للتنبؤ بالمستقبل تُستخدم على نطاق واسع في مجال تغير المناخ. أؤيد بشدة على دعم **التوصية-19** نحتاج إلى التعلم من مجموعات الأدلة العلمية في القطاعات الأخرى. كما نلاحظ في تلك التوصية، كانت مؤسسة كوكراين رائدةً في العديد من الأساليب لتجميع الدراسات حول ما يصلح (IPCC) في مجال الصحة، بما في ذلك توليف الأدلة الحية، وقد ابتكرت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ من الأساليب لنمذجة تغير المناخ الناتج عما يسببه الإنسان على مدى فترات زمنية طويلة . بإمكان مؤسسة كوكراين والفريق الحكومي الدولي المعني بالتغيّر المناخي التعلم من بعضهم البعض وباستطاعة الآخرين التعلم منهم.

بالنسبة لجميع المواد، لا يسمح بتكييف أي جزء من محتوى هذا التقرير من دون إذن خطي من الناش. هذا العمل مُرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي- لا مشتقات رخصة دولية 0.4. نيابةً عن جامعة ماكماستر. **تقرير لجنة الأدلة العلمية**